

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

مُلحق للجرية الرسمية

الثمن ١٥ جنيهاً

السنة
١٩٦ هـ

الصادر في يوم الثلاثاء ٢٣ ذى الحجة سنة ١٤٤٤
الموافق (١١ يولية سنة ٢٠٢٣)

العدد ١٥٠
(تابع)



وزارة التجارة والصناعة

قطاع المعالجات التجارية

إعلان رقم ١ لسنة ٢٠٢٣

بشأن نتائج تحقيق المراجعة النهائية لرسوم مكافحة الإغراق النهائية

المفروضة على الواردات المغرقة من صنف حديد التسليح

(أسيخ وفائف وقضبان وعيدان) ذات منشأ أو المصدر

من جمهورية الصين الشعبية وتركيا وأوكرانيا

طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها، ويشار إليها فيما بعد بـ «اللائحة»؛ ووفقاً لأحكام المادة (١٠) من اللائحة، وافق السيد المهندس وزير التجارة والصناعة على توصية اللجنة الاستشارية بشأن نتائج تحقيق المراجعة النهائية لرسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الواردات من صنف حديد التسليح (أسيخ وفائف وقضبان وعيدان) ذات منشأ أو المصدر من جمهورية الصين الشعبية وتركيا وأوكرانيا، وأصدر سيادته القرار الوزارى رقم ١٨٩ مكرراً لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٢٢ تابع (أ) بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ بمد العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ١٥٣٥ لسنة ٢٠١٧ بفرض رسوم مكافحة إغراق نهائية على الواردات من الصنف المشار إليه بعاليه لمدة خمس سنوات أخرى، وذلك على ضوء النتائج التى توصل إليها قطاع المعالجات التجارية، ويشار إليه فيما بعد بـ «سلطة التحقيق».

أولاً- الرسوم السابق تطبيقها:

الرسوم السابق تطبيقها هى رسوم مكافحة الإغراق النهائية المفروضة بموجب القرار الوزارى رقم ١٥٣٥ لسنة ٢٠١٧ لمدة خمس سنوات تنتهى ٢٠٢٢/٦/٥، بنسبة (٢٩٪) من القيمة CIF وبما لا يقل عن (١٠١) دولار أمريكي / طن لكل الشركات الصينية، ونسب تتراوح من (٧٪) إلى (٨, ٢٢٪) من القيمة CIF وبما لا يقل عن (٢٧, ٧) دولار أمريكي / طن إلى (٩, ٨١) دولار أمريكي / طن للشركات التركية، ونسب تتراوح من (٢, ١٧٪) إلى (٢٧٪) من القيمة CIF وبما لا يقل عن (٩٤, ٦٢) دولار أمريكي / طن إلى (٩٩) دولارًا أمريكيًا/طن للشركات الأوكرانية .

ثانياً- الإجراءات :

سبق أن وافقت السيدة وزير التجارة والصناعة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢ على توصية اللجنة الاستشارية ببدء إجراءات تحقيق المراجعة النهائية لرسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الواردات من صنف حديد التسليح (أسياخ ولفائف وقضبان وعيدان) ذات منشأ أو المصدر من جمهورية الصين الشعبية وتركيا وأوكرانيا والنشر بجريدة الوقائع المصرية، وذلك وفقاً للنتائج والتوصيات التى توصلت إليها سلطة التحقيق بعد دراسة طلب المراجعة النهائية المقدم من الصناعة المحلية، كما أصدرت سيادتها القرار رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٢٢ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٢٤ (تابع) بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٤ بمد العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ١٥٣٥ لسنة ٢٠١٧ لمدة اثنى عشر شهراً لحين الانتهاء من إجراءات المراجعة .

كما تم نشر الإعلان رقم ٢ لسنة ٢٠٢٢ بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٢٥ (أ) بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٥ بشأن بدء إجراءات تحقيق المراجعة النهائية لرسوم مكافحة الإغراق النهائية المفروضة على الواردات المغرقة من الصنف المشار إليه بعاليه ذات

منشأً أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وتركيا وأوكرانيا، وتم إخطار منظمة التجارة العالمية .

تم إرسال قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء المراجعة وكذلك نسخة من النص غير السرى لطلب المراجعة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٠ إلى المستوردين المعروفين لسلطة التحقيق، وكذا المنتجين/المصدرين الأجانب المعروفين لسلطة التحقيق وحكومات الدول المصدرة لتوزيعها على كافة المنتجين والمصدرين للمنتج محل المراجعة غير المعروفين لسلطة التحقيق والذين قاموا بالتصدير إلى مصر خلال فترة المراجعة، كما تم إرسال إعلان بدء التحقيق وقائمة الأسئلة للصناعة المحلية، وقد تم منح كافة الأطراف المعنية مهلة ٣٧ يوماً من تاريخ الاستلام للرد على قوائم الأسئلة .

تلقت سلطة التحقيق خلال التوقيينات الزمنية المحددة رداً من شركة تركية واحدة ومن الصناعة المحلية على قوائم الأسئلة، كما تلقت الردود على خطابات استيفاء بعض البيانات التى كان يتعين استيفؤها وتم تحليل البيانات والمعلومات الواردة بها فى دراسة احتمال استمرار أو تكرار الإغراق بالنسبة لدولة تركيا، فى حين لم تتلق سلطة التحقيق أية ردود على قوائم الأسئلة من المستوردين أو من الشركات المنتجة والمصدرة بجمهورية الصين الشعبية وأوكرانيا لذا لجأت سلطة التحقيق لاستخدام أفضل البيانات المتاحة فيما يتعلق بدراسة احتمال استمرار أو تكرار الإغراق بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية وأوكرانيا .

خلال الفترة من ٢٣/١/٢٣ وحتى ٢٣/٢/٢٣ قامت سلطة التحقيق بزيارة التحق الميدانية للصناعة المحلية .

قامت سلطة التحقيق بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠٢٣ بإرسال نسخة من النص غير السرى لتقرير الحقائق الأساسية لكافة الأطراف المعنية، وتم منحهم مهلة (١٠) أيام

من تاريخ الاستلام للتعليق على ما جاء بالتقرير، وقد تلقت سلطة التحقيق تعليقات من عدة أطراف معنية تم أخذها فى الاعتبار عند إعداد التقرير النهائي.

عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها بتاريخ ١٨/٤/٢٠٢٣ لمناقشة التقرير النهائي الذى أعدته سلطة التحقيق والذى انتهى بالتوصية باستمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية على الواردات من صنف حديد التسليح (أسيخ ولفائف وقضبان وعيدان) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وتركيا وأوكرانيا وقد انتهت اللجنة إلى مشاطرة سلطة التحقيق فيما انتهت إليه من توصيات وتم رفع توصياتها للسيد المهندس وزير التجارة والصناعة حيث وافق سيادته على ما انتهت إليه اللجنة الاستشارية من توصيات، وأصدر القرار الوزارى رقم ١٨٩ مكرراً لسنة ٢٠٢٣ السابق الإشارة إليه .

ثالثاً - فترة المراجعة :

فترة تحقيق المراجعة لدراسة احتمال استمرار أو تكرار الإغراق من ١/١/٢٠٢١ حتى ٣١/١٢/٢٠٢١

فترة تحقيق المراجعة لدراسة احتمال استمرار أو تكرار الضرر من ١/١/٢٠١٦ حتى ٣١/١٢/٢٠٢١

رابعاً - الصناعة المحلية :

مقدم طلب المراجعة النهائية هى شركة السويس للصلب ومجموعة شركات حديد عز ويمثلا مجتمعين (٦٠٪) من إجمالى إنتاج الصناعة المحلية ومن ثم فهما يمثلان الصناعة المحلية، وفقاً لأحكام المادة (١٩) من اللائحة .

خامساً - المنتج محل المراجعة :

حديد التسليح (أسيخ ولفائف وقضبان وعيدان) ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وتركيا وأوكرانيا.

ويخضع المنتج محل المراجعة إلى البنود الجمركية التالية من التعريف

الجمركية المنسقة : 7213 ، 7214

والمسمى المشار إليه بعاليه هو المسمى الوحيد للمنتج محل المراجعة والبنود

الجمركية المذكورة على سبيل الاسترشاد فقط .

سادساً - عدم التعاون :

نظراً لعدم تعاون الشركات المصدرة والمنتجة بجمهورية الصين الشعبية وأوكرانيا

مع سلطة التحقيق، فإن سلطة التحقيق اعتمدت على أفضل البيانات المتاحة فيما

يتعلق بدراسة احتمالية استمرار أو تكرار الإغراق .

سابعاً - نتائج تحقيق احتمالية استمرار أو تكرار الإغراق :

توصلت سلطة التحقيق إلى أن الواردات من الصنف المشار إليه بعاليه مازالت ترد

بأسعار مغرقة، وبناءً على ما سبق فإنه فى حالة انتهاء العمل برسوم مكافحة الإغراق

المفروضة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى استمرار واحتمال تكرار الإغراق بالنسبة

للمنتج محل المراجعة .

ثامناً - نتائج تحقيق احتمالية استمرار أو تكرار الضرر المادى :

توصلت سلطة التحقيق إلى تحسن فى غالبية مؤشرات الصناعة المحلية إلا أن

إنهاء العمل بتلك الرسوم يمكن أن يؤدي إلى تدهور مؤشرات الصناعة المحلية التى

تحسنت خلال فترة سريان الرسوم وبالتالي احتمال تكرار الضرر المادى الذى عانت منه

الصناعة المحلية قبل فرض الرسوم على المنتج محل تحقيق المراجعة، وقد توصلت سلطة

التحقيق إلى استمرار تواجد الواردات من الصين وتركيا وأوكرانيا خلال فترة فرض

الرسوم ووجود قنوات تسويقية لها وأن إنهاء العمل بتلك الرسوم يمكن أن يؤدي إلى

احتمال تكرار الضرر المادى الذى عانت منه الصناعة المحلية قبل فرض الرسوم .

تاسعاً- استمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق :

تقرر مد العمل بالقرار الوزارى رقم ١٥٣٥ لسنة ٢٠١٧ باستمرار فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية على الواردات المغرقة من صنف حديد التسليح (أسيخ ولفائف وقضبان وعيدان) ذات منشأ أو المصدر من جمهورية الصين الشعبية وتركيا وأوكرانيا بنسبة (٢٩٪) من القيمة CIF وبما لا يقل عن (١٠١) دولار أمريكي / طن لكل الشركات الصينية، وبنسب تتراوح من (٧٪) إلى (٢٢,٨٪) من القيمة CIF وبما لا يقل عن (٢٧,٧) دولار أمريكي / طن إلى (٨١,٩) دولار أمريكي / طن للشركات التركية، وبنسب تتراوح من (١٧,٢٪) إلى (٢٧٪) من القيمة CIF وبما لا يقل عن (٦٢,٩٤) دولار أمريكي / طن إلى (٩٩) دولارًا أمريكيًا/طن للشركات الأوكرانية، لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ٢٠٢٢ وتنتهى فى ٢٠٢٧/٦/٤، وذلك بموجب القرار الوزارى رقم ١٨٩ مكرراً لسنة ٢٠٢٣

عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة .
قطاع المعالجات التجارية .
أبراج وزارة المالية - البرج السادس - الدور التاسع .

القاهرة ١١٤٧١

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

عناية الأستاذ / إبراهيم السجينى .

رئيس قطاع المعالجات التجارية .

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٧٩ - ٢٠٢ .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ .

بريد إلكتروني: ITPD@tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣

٧٥٩ - ٢٠٢٣/٧/١٢ - ٢٠٢٣/٢٥٠٢٦



صورة الكترونية لأصلها عند التأويل